

الملك في خطاب للأمير سلطان طالباً تعميمه على الوزراء
**عليكم بالأمانة لأنها عهد وميثاق نأت عن حمله
السموات والأرض**



أركان المملكة

في عام ١٤٢٤هـ أرسل الملك وهو ولياً للعهد خطاباً إلى سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز طالبا تميمه على جميع الوزراء والجهات الحكومية مذكرا إياهم بوجوب صيانة الأمانة وحفظها ومما قال في خطابه :

«هذه الأمانة بكل صورها وأشكالها نات عن حملها السموات والأرض والجبال، وحملها الإنسان تكليفاً يحاسب عليه، ولا سبيل للإنسان إلى أدائها على أكمل وجه إلا بإخضاعها لميزان العدل، وفاء والتزاماً لوجهه الكريم، وما أشق الأمانة على حاملها إذا ما كانت تهد من عزيمته، وتوهن من إرادته، وخسر من لم يتمسك بقول الحق جل جلاله (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)، فشان الأمة عظيم.

المسئولية

إنها المسئولية الملقاة على عاتقنا جميعاً تجاه أبناء شعبنا الكريم، عهد وميثاق يحتم على كل مسئول صغيراً كان أم كبيراً في نطاق المسئولية أداء أمانته الملقاة على عاتقه، فالإهمال مدعاة إلى ضياع الحقوق. إن ما أستوجب هذا التعميم إرادة ورغبة في باطنها الخوف والخشية التي يستشعرها كل مسئول في هذه البلاد تجاه مسئوليته أمام الله جل جلاله ثم تجاه وطنه وأهله، لأن المسئولية ليست شرفاً يزهى به، بل ثقل تنفطر منه قلوب المخلصين، إن هم أدوا ما أئتمنوا عليه بالنية الصادقة التي ليس معها مصلحة ولا رياء.

تذكير وحساب

وأخشى ما أخشاه على كل مسئول في بلادنا أن يسكن ضميره إلى خصلتين يصين قلبه بالصدأ، السلطة دون المسئولية، والإقوال دون الأفعال.

لذلك كله أشير إلى أمورة عدة أمل من الجميع أن يضعوها نصب أعينهم، فالיום نشير وغدا لن يكون للقول مكان مع الفعل والمحاسبة، بالرغم من تكرار التعاميم السامية التي تنص على عدم تعطيل مصالح الناس وحقوقهم فإننا مازلنا نلاحظ كثرة التأخير، وإزالة المواطن يترك كل الأبواب، كأن بينه وبين الآخرين خصمه، وعلى المسئول أيا كان موقعه أن يضع أمامه قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة)، فأياكم وظلم الرعية في حقوقها.

وعلى كل مسئول صغر أم كبير أن يدرك بثاقب بصره أنه إذا ما فتح باب من الخير عليه فليبادر بالإخلاص والنية الصادقة فيه خدمة لدينه ثم لوطنه وشعب أولاد الله أمر خدمتهم.

البراءة

ومن جانب ذلك فإنه وهم أو متوهم، فإنه لا يعلم متى يطلبه القادر جلت قدرته عليه، ولن يبقى له من ذلك غير ما خلف وراءه من تجربة



أخشى ما أخشاه باحث عن سلطة دون مسئولية وأقوال لايرادفها أفعال

الأمانة، فإن كانت خيراً فقد كسب خير الدنيا وذكر وحسن العاقبة في آخرته إن شاء الله. وأنا لتبراً إلى الله من كل من جانب رشده وصوابه وقوله وفعله، وظلم عدله. فصيانة الأمانة أن تعبد الله وحده، والإنصراف عنها وعن أدائها تقصير في تلك العبادة وإستهانة بحملها، ولا مكان لأمثال هؤلاء في مملكة حكمت شرع الله، وأقامت وحدتها على كلمته العليا.

ودولة كهذه لن يعجزها بحول الله وقوته أن تستبدل القوي الأمين بمن أختبرته الأيام فأعجزته كفاءته وجاء على أمانته، وعزف عن مرضاة ربه.

اعتمادات

لقد لاحظنا على كثيرة من الجهات الحكومية الرفع يطلب اعتمادات مالية خارج الميزانية، غير مكترئين بما تمر به بلادنا من أزمة خانقة ضحاياها أبناء هذا الوطن الذي أؤتمن عليه، واني لأبراء إلى الله من قوم يسرفون في إنفاق قوت حاضرهم، ويهمشون حق أجيالهم القادمة في أرزاقهم، مورثينهم ثقل الدين وكدر الأيام؛ ولقد علمتنا التجربة أن الإسراف لجه ساحقة للإقرار، لذلك نرغب من الجميع عدم الرفع عن أمور خارج الموازنة إلا في أمر يدخل في مفهوم الأمر الطارئ والعاجل.

لا تصدروا أي تعليمات أو أوامر تمس حياة المواطن إلا بالرجوع إلي



أحياناً، وهذا أمر غير مقبول، وكثير منها لا يحتاج أكثر من جلسة أو جلستين.

- ما نوجه به سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء للاستفسار تستغرق الإجابة عليه فترات زمنية طويلة تضيع خلالها حقوق الناس ومصالح الوطن.

أضرار

- ما ذكرناه أعلاه ملاحظات في حجمها فيها أضرار بسمة الدولة ومصالح الوطن وحقوق المواطنين، وهذا أمر لا يرضى الله ولا نسمح له ولا نقبل الأعذار حوله.

فكل مسئول مؤتمن، وكل مؤتمن محاسب، فدولة قامت على إنفاذ شرع الله لا يصونها من العبث إلا العدل وإحكامه، والإخلاص وإتمامه وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته.

لذا نرغب .. كل أمر طلبنا فيه استفساراً أو وجهنا سمو رئيس الديوان بالاستفسار عنه يرفع لنا بشكل

وبما يتنافى مع النظام الأساسي للحكم.

عدة ملاحظات

ثم في ١٤٢١/١١/٢٠هـ تلقت الجهات الحكومية صورة من خطاب أرسله إلى سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز برغبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهو وليا للعهد الالتزام بما يلي ومما جاء في نصه :

١- إن كثير من المعاملات التي نوجه حيالها أو يصدر فيها أمر سام لا يأخذ الأمر طريقة للتنفيذ بشكل عاجل يحفظ الحقوق وتكثر الشكاوي والتظلم.

- كثير مما نستفسر عنه بشكل عاجل ونطلب الإفادة عليه لا يرفع بما سألنا عنه إلا بعد فترة طويلة، وأحياناً لا يرفع أبداً، مع أن بعض ما نستفسر عنه لا يحتاج لأكثر من تحرير خطاب.

- بعض اللجان التي يناط بها دراسة بعض المواضيع يبقى لديها الموضوع شهوراً بل سنوات

لقد ظل المواطن هو الهاجس الأول في ضمير الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي يسعى به إلى مرضاة الله سبحانه، من منطلق الحديث النبوي (كلكم راع، وكل راع مسئول عن رعيته)، وما فتئ هذا الملك العظيم أن يتلمس حاجات ومتاعب، ومصاعب شعبه، وما يواجهونه يومياً من هموم مختلفة، فما أن يسمع عن مظلمه أو تقصير إلا ويسعى إلى رفعها وتصحيحها.

ففي شهر ذي الحجة من عام ١٤١٩هـ أصدر توجيهاته الكريمة بعدم إصدار أي تعليمات أو أوامر تمس حياة المواطن إلا بعد الرجوع إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء بعد أن لاحظ حدوث ذلك، وشكوى العديد من زبناء الشعب رليه وهو المتصل بهم دون أن يكون لهذه التعليمات الصادرة مستند قانوني.

وجاء هذا التوجيه الكريم منه وقد لاحظ أن بعض الجهات الحكومية توجد إجراءات جديدة، فيها إجهاد على المواطن دون النظر إلى المصلحة العامة،

رفع ما لديها من مواضع تستدعي البت فيها من قبل المقام السامي، أو رفعها بشكل آخر لا يعطي صاحب القرار فرصة تمكنه من النظر في الموضوع بكامل خلفياته.

سيدي: إن ماورد في الأمر الكريم بعاليه من توجيهات وماتضمنه من استشهادات لهو خير دليل على استشعار سموكم الكريم لعظم المسؤولية ونقل الأمانة التي أولاكم الله إياها، متخذين من كتاب الله تعالى نبزاً يثير لكم الطريق، ولقد وضعتم حفظكم الله نصب عينيك طاعة الله وإعلاء دينه، واستجابة أوامره في المقام الأول، تلك التي يوفق من خلالها الراعي وتسعد بها الرعية.

المساواة والعدل

وفي ١٤٢٣/٥/٦هـ شدد الملك على أهمية تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتحقيق مصالحهم وتيسير معاملاتهم، مجدداً التأكيد على ثقل الأمانة وعظم المسؤولية التي لا سبيل إلى أدائها على أكمل وجه إلا بأخضاعها لميزان العدل.

وخلال رئاسته لمجلس الوزراء أكد أن المسؤولية الملقاة على عواتقنا تجاه أبناء وطننا عهد والتزام، يحتم علينا كل في نطاق مسؤوليته أداء هذه الأمانة بأخلاص ودقة، والخوف والحشية من الله، ثم استشعار مسؤوليته تجاه وطنه ومواطنيه.

وشدد على تطبيق العدل في العمل والتعامل ومراعاة المصلحة العامة وتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الناس وعدم التعدي على الآخرين وإعطاء كل ذي حق حقه.

إن التأخير أو المماطلة من المسؤولين يضر بسمعة الدولة ومصالح الوطن وحقوق المواطنين

أي أمر نستفسر عنه أفيدونا به على وجه عاجل دون تأخير

قاله سموه في رده :-

«أشير إلى أمركم الكريم رقم ٩٧٣ في ١٤٢٣/١١/٢٠هـ حول الملاحظة أن كثير من المعاملات التي يصدر توجيه سام حيالها أو تتضمن حقوقاً للناس لا تأخذ طريقها إلى التنفيذ بشكل عاجل يحفظ الحقوق ويصونها، وبالتالي تكثر الشكاوى والتظلمات إضافة إلى الملاحظة على كثير من الجهات الحكومية رفعها لطلب اعتمادات مالية خارج الميزانية رغم الوضع المالي المعروف، وكذلك ما لوحظ من استمرار بعض الجهات الحكومية في تأخير

عاجل دون أي تأخير وفي مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدوره، وإذا كان هناك مسببات للتأخير تستدعي جمع معلومات أو نحوه من الجهة المختصة برفع خلال أسبوع من تاريخ صدور خطاب الأستفسار، وليكن كل أمر نسألكم عنه نهجكم فيه قول الله (ولا تبخسوا الناس أشياءهم).

أوامر واضحة

٢- على سمو رئيس ديوان مجلس الوزراء أن يرفع بكل أمر طالت الإفادة عليه ومن المتسبب فيه.

٣- على جميع الجهات والمؤسسات الحكومية أن لاترفع لنا عن مواضع كانت لديها منذ فترات طويلة ثم ترفعها للمقام السامي تطلب التوصية خلال ساعات أو يوم أو نحوه، وكل موضوع سيرفع الشكل سيحاسب المتسبب فيه ولن يلتفت لمضمون الخطاب.

٤- كل أمر يصدر فيه أمر سام ولا يأخذ طريقة للتنفيذ ترفع لنا الجهة المختصة عن أسباب ذلك بعد التحقيق في الأسباب التي دعت إلى ذلك، ومن المتسبب فيها.

٥- على جميع الجهات المكلفة أن تتهيأ دراستها فيما كلفت فيه بشكل جلي، وبالنسبة للجان الدائمة والمستمرة فترفع لنا تقريراً شهرياً عما أنجزته والمواضع التي تحت الدراسة وأسباب التأخير.

تنفيذاً لأوامر عبد الله

ولما تسلم سلطان خطاب عبد الله بن عبدالعزيز رفع إليه خطاباً يتضمن حرص سموه على العمل فيما جاء من توجيهه، ومما



من اليمين الملك خالد والملك فهد والملك عبد الله والأمير بندر والأمير مساعد والأمير عبد المحسن.